

١٢٢ - محمد بن محمد بن محمد بن أحمد^(١).

الإمام زين الدين أبو حامد الغزالي، الطوسي، الفقيه الشافعي، حجة الإسلام.

قرأ قطعة من الفقه بطوس على أحمد الرادكاني^(٢)، ثم قدم نيسابور في طائفة من طلبه الفقه، فجدد واجتهد، ولزم إمام الحرمين أبا المعالي حتى تخرج

(١) أنظر عن (محمد بن محمد الغزالي) في: تاريخ حلب للمعظمي (بتحقيق زعرور) ٣٦٥، و(تحقيق سويم) ٣١، وتاريخ الفارقي ٢٧٨، وتبيين كذب المفتري ٢٩١ - ٣٠٦، والمنظوم ١٦٨/٩ - ١٧٠ رقم ٢٧٧ (١٧/١٢٤ - ١٢٧ رقم ٣٧٩٩)، والمنتخب من السياق ٧٣ - ٧٥ رقم ١٦١، ومعجم البلدان ٥٤١/٣، واللباب ٣٧٩/٢، والكامل في التاريخ ٤٩١/١٠، ووفيات الأعيان ٢١٦/٤ - ٢١٩، وآثار البلاد ٣٣٠، ٣٥٣، ٣٧٧، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٧، ومراة الزمان لسبط ابن الجوزي ج ٨ ق ٣٩/١، ٤٠، وتاريخ الزمان ١٣٣، والروض المعطار ٤٠٠، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٢٤٩/١ - ٢٦٤ رقم ٧٠، والمختصر لأبي الفداء ٢٢٥/٢، وسير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢ - ٣٤٦ رقم ٢٠٤، والإعلام بوفيات الأعلام ٢٠٨، والمعين في طبقات المحدثين ١٤٩ رقم ١٦١١، ودول الإسلام ٣٤/٢، والعبر ١٠/٤، وتاريخ ابن الوردي ٢١/٢، ومراة الجنان ٣/١٧٧ - ١٩٢، والوفائي بالوفيات ١/٢٧٤ - ٢٧٧ رقم ١٧٦، وعيون التواريخ (مخطوط) ١٣/٢٦٢ - ٢٦٧، (والمطبوع) ١٢/٣ - ٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٩١/٦ - ٢٨٩، وطبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٤٢ - ٢٤٥، والبداية والنهاية ١٢/١٧٣، ١٧٤، وطبقات فقهاء الشافعية لابن كثير (مخطوط) ١٠٥ ب - ١٠٧ أ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٣٧، ٣٨، وطبقات الأولياء لابن الملقن ١٠٣، ١٠٤، والوفيات لابن قنفذ ٢٦٦، ٢٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٣٠٠، ٣٠١ رقم ٢٦١، والمقفى الكبير للمقريزي ٧/٧٦ - ٨٤ رقم ٣١٥٧، والنجوم الزاهرة ٥/٢٠٣، وتاريخ الخلفاء ٤٣١، والأنس الجليل ١/٢٦٥، ومفتاح السعادة ٢/٣٣٢ - ٣٣٦، وكشف الظنون ١٢، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٨٢، ٨٤، ٩٧، ١٠٤، وشذرات الذهب ٤/١٠ - ١٣، وإتحاف السادة المتقين ١/٦١ - ٥٣، وروضات الجنات ١٨٠ - ١٨٥، وإيضاح المكنون ١/١١، ١٧١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٥٩٥، ٤٣/٢، ١٠٣، ٣٧٠، ٥٣٦، ٧٢٢، وهدية العارفين ٢/٧٩ - ٨١، وديوان الإسلام ٣/٣٧٦ - ٣٧٨ رقم ١٥٥٧، وأبجد العلوم ٣/١١٠، والتاج المكلل للفنوجي ٣٨٨، ٣٨٩، والمجددون في الإسلام ١٨١ - ١٨٤، وكنوز الأجداد ٢٧٢ - ٢٨١، والفتح المبين ٢/٨ - ١٠، وآداب اللغة العربية ٣/٩٧، والأعلام ٧/٢٢٢، ومعجم المؤلفين ١١/٢٦٦ - ٢٦٩.

(٢) الرادكاني: براء مهملة وذال معجمة مفتوحة، بينهما ألف، ثم كاف وألف ونون. نسبة إلى رادكان: بليدة بأعالي طوس. (الأنساب ٦/٣٧).

وقد تصحفت في الأصل إلى: «الرادباني».

عن مدّة قريية، وصار أنظر أهل زمانه، وواحد أقرانه، وأعاد للطلبة، وأخذ في التصنيف والتعليق.

وكان الإمام أبو المعالي مع علو درجته وفرط ذكائه، لا يطيب له تصدّبه للتصنيف، وإن كان في الظاهر متهجاً به^(١).

ثم إن أبا حامد خرج إلى المعسكر، فأقبل عليه نظام الملوك، وناظر الأقران بحضرته، فظهر اسمه، وشاع أمره، فولاه النظام تدريس مدرسته ببغداد، ورسم له بالمصير إليها، فقدمها، وأعجب الكل مناظرته. وما ليقي الرجل مثل نفسه. ثم أقبل على علم الأصول، وصنّف فيها وفي المذهب والخلاف، وعظمت حشمته ببغداد، حتى كانت تغلب حشمة الأمراء والأكابر، فأقلب الأمر من وجه آخر، وظهّر عليه بعد مطالعة العلوم الدقيقة، وممارسة التصنيف طريق التزهد والتأله فنرك الحشمة، وطرح الرتبة، وتزوّد للتعبد. وقصد بيت الله، وحيج، ورجع على طريق الشام، وزار القدس. وأقام بمدينة مدّة سنين^(٢)، وصنّف بها «إحياء علوم الدين» و«كتاب الأربعين»، و«التيسّات»، و«منحك النّظر»، وغير ذلك.

وأخذ في مجاهدة النفس، وتغيير الأخلاق، وتهذيب الباطن، وأقلب شيطان الرعونة، وطلب الرئاسة والتخلّق بالأخلاق الدّيمية. إلى سكون النفس، وكرم الأخلاق، والفراغ عن الرسوم، وتزيّناً بزيّ الصّالحين.

ثم عاد إلى وطنه، لازماً ببيته، مشغولاً بالتفكير، مُلازماً للوقت، فبقي على ذلك مدّة. وظهرت له التصانيف. ولم يدب في أيامه مناقضة لما كان فيه، ولا اعتراض لأحد على ماثرو، حتى انتهت نوبة الوزارة إلى فخر الملوك، وقد سمع وتحقّق بمكان أبي حامد وكمال فضله، فحضره وسمع كلامه، فطلب منه أن لا تبقى أنفاسه وفوائده عقيمة، لا أستفادة منها ولا اقتباس من أنوارها، وألح عليه كل الإلحاح، وتشدّد في الإقتراح إلى أن أجاب إلى الخروج، وقدم نيسابور. وكان اللبث غائباً عن عرينه، والأمر خافياً في مستور قضاء الله ومكنونه. ورُسم

(١) أنظر: طبقات ابن الصلاح ٢٦٠/١.

(٢) في طبقات ابن الصلاح ٢٦١/١: «قريباً من عشر سنين».

له بأن يدرس بالمدرسة النظامية، فلم يجد بداً من ذلك.

قال هذا كله وأكثر منه عبد الغافر بن إسماعيل في «تاريخه»^(١). ثم قال: ولقد زُرته مراراً، وما كنت أحدثُ في نفسي مع ما عهدته في سالف الزمان عليه من الرّعاية^(٢)، وإباحاش النَّاس، والنظر إليهم بحين الإزدراء، والإستخفاف بهم كبراً وخيلاء وأغتراراً^(٣) بما رزق من البسطة في النطق، والخاطر، والعبارة، وطلب الجاه، والعلو في المنزللة أنه صار على الضّدّ، وتصقّى من تلك الكدورات. وكت أظنّ أنه متلفّع بجلباب التكلّف، متنمّس بما صار إليه، فتحققت بعد السّير والتنقير أن الأمر على خلاف المظنون، وأن الرجل أفاق بعد الجنون.

وحكى لنا في ليالٍ كيفية أحواله، من ابتداء ما ظهر له بطريق التّأله، وغلبة الحال عليه، بعد تحرّره في العلوم، وأستطاعته على الكل بكلامه، والإستعداد الذي خصّه الله به في تحصيل أنواع العلوم، وتمكّنه من البحث والنظر، حتى تبرّم بالإشغال بالعلوم الغريبة عن المعاملة، وتفكّر في العاقبة، وما ينفع في الآخرة؛ فأبتدأ بصحبة أبي عليّ الفارمذني^(٤)، فأخذ منه استفتاح الطريفة، وأمثلة ما كان يشير به عليه من القيام بوظائف العبادات، والإمعان في السّوافل، وأستدامة الأذكار والاجتهاد والجدّ، طلباً للنّجاة، إلى أن جازت تلك العقبان، وتكلّف تلك المشاق، وما حصل على ما كان يرومه.

ثم حكى أنّه راجع العلوم، وخصاص في الفنون. وعاود الجدّ في العلوم الدقيقة، وألتقى بأربابها، حتى تفتّحت له أبوابها، وبقي مدّة في الوقائع، وتكافؤ الآداب، وأطراف المسائل.

ثم حكى أنّه فُتِح عليه بابٌ من الخوف، بحيث شغله عن كل شيء.

(١) أنظر طبقات ابن الصلاح ٢٦٠/١ - ٢٦٢، وبيّن كذب المعفري ٢٩١ - ٢٩٤.

(٢) الرّعاية: الشّراسة وسوء الخلق.

(٣) في سير أعلام النّلاء ٣٢٤/١٩: «واعترافاً».

(٤) الفارمذني: بسكون الراء وفتح الميم. نسبة إلى فارمذ. قرية من قرى طوس. وأبو عليّ الفارمذني هو: الفضل بن محمد بن عليّ، لسان خراسان وشيخه. توفي سنة ٤٧٧ هـ. وقد تقدّمت ترجمته في الطبقة الثامنة والأربعين.

وحمله على الإعراض عمّا سواه، حتى سهل ذلك عليه. وهكذا إلى أن أرتاض كلَّ الرياضة، وظهرت له الحقائق، وصار ما كتأ نظن به ناموساً وتخلُّفاً، طبعاً وتحققاً. وأنَّ ذلك أثر السعادة المُقدَّرة له من الله تعالى.

ثمَّ سألناه عن كيفية رغبته في الخروج من بيته، والرجوع إلى ما دُعِيَ إليه من أمر نيسابور. فقال معتزلاً: ما كنت أجوزُ في ديني أن أقف عن الدعوة، ومنفعة الطالبين، وقد خفتُ عليَّ أن أبوح بالحقِّ، وأنطق به، وأدعو إليه. وكان صادقاً في ذلك^(١).

فلما خفتُ أمر الوزير، وعلم أنَّ وقوفه على ما كان فيه ظهور وحشة وخيال طلب جاء وحشمة، ترك ذلك قبل أن يُترك، وعاد إلى بيته، وأتخذ في جواره مدرسةً لطلَّة العلم، وخالقاً للصوفيَّة، وورع أوقاته على وظائف الحاضرين، من ختم القرآن، ومجالسته أصحاب القلوب، والقعود للتدريس لطلابه، إلى أن توفاه الله بعد مقاساة أنواع من القصد، والماناة من الخصوم، والساعين به إلى الملوك، وكفاية الله إياه، وحفظه وصيانه عن أن توشه أيدي النكبات، أو يتهكَّ سترَ دينه بشيءٍ من الزلات^(٢).

وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب حديث المصطفى ﷺ، ومجالسة أهله، ومطالعة «الصحيحين». ولو عاش لسبق الكلَّ في ذلك الفنَّ بيسيرٍ من الأيام. ولم يتفق له أن يروي، ولم يُعقب إلا البنات.

وكان له من الأسباب إرثاً وكسباً ما يقوم بكفائته، وقد عرَّضت عليه أموالٌ فما قبلها^(٣).

ومما كان يُعترض به عليه، وقسوعُ خللٍ من جهة النحو يقع في أثناء كلامه، وروجع فيه، فأنصف من نفسه، وأعترف بأنَّه ما مارسه، وأكتفى بما كان يحتاج إليه في كلامه، مع أنه كان يؤلِّف الخطب، ويشرح الكتب بالعبارة التي يعجز الأدباء والفقهاء عن أمثالها.

ومما يُنم عليه أيضاً ما دُكر من الألفاظ المستبعدة بالفارسيَّة في كتاب «كيمياة السعادة والعلوم»، وشرح بعض الصُّور والمسائل، بحيث لا يوافق مراسم الشَّرع، وظواهرها عليه قواعد الإسلام.

وكان الأوَّلَى به، والحقُّ أحقُّ ما يُقال، ترك ذلك التَّصنيف، والإعراض عن الشَّرح له^(٤)، فإنَّ العوام ربَّما لا يُحكِّمون أصول القواعد بالبراهين والحجج، فإذا سمعوا أشياء من ذلك تحيلوا منه ما هو المُضرِّ بعقائدهم، ويتَّسبون ذلك إلى بيان مذهب الأوائل على أنَّ المنصف اللَّيِّب إذا رجع إلى نفسه، علم أنَّ أكثر ما ذكره ممَّا رمز إليه إشارات الشَّرع، وإنَّ لم يُتَّخ به. ويوجد أمثاله في كلام مشايخ الطَّريقة مرموزةً، ومصريحاً بها، متفرقةً. وليس لفظ منه إلا وكما يُشعر أحدٌ وجوهه بكلام موهوم، فإنه يُشعر بسائر وجوهه بما يوافق عقائد أهل الملة، فلا يجب إذا حمَّله إلا على ما يوافق، ولا ينبغي أن يتعلَّق به في الردِّ عليه متعلِّق. إذا أمكنه أن يبيِّن له وجهاً. وكان الأوَّلَى به أن يترك الإفصاح بذلك كما تقدَّم.

وقد سمعت أنه سمع من «سنن أبي داود»، عن القاضي أبي الفتح الحاكمي الطوسي.

وسمع من أبي عبدالله محمد بن أحمد الخوارزمي، مع آبيه الشَّيخين: عبد الجبار، وعبد الحميد، كتاب «المولد» لابن أبي عاصم، عن أبي بكر أحمد بن محمود بن الحارث، عن أبي الشَّيخ، عنه^(٥).

قلت: ما نغم عبد الغافر على أبي حامد من تلك الألفاظ التي في «كيمياة السعادة» فلأبي حامد أمثاله في بعض تواليه، حتى قال فيه، أظنَّه تلميذه ابن العربي: بلَّغ شيخنا أبو حامد الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّاهم فما أستطاع. رأيتُ غير واحدٍ من الأئمة يقولون، إنه ردَّ على الفلاسفة في مواضع، ووافقه عليها في بعض تواليه، ووقع في شكوك، نسأل الله السَّلامة واليقين، ولكنَّه مثَّال حسن القصد.

(١) طبقات ابن الصلاح ٢٦٢/١، تبين كذب المفترى ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) انظر: طبقات ابن الصلاح ٢٦٣/١، وتبين كذب المفترى ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) تبين كذب المفترى ٢٩٦.

(٤) المنتخب من السياق ٧٤.

(٥) المنتخب من السياق ٧٤ وفيه: «وتمام الكتاب في جزءين مسموع له».

ولالإمام أبي عبدالله محمد بن عليّ المازريّ الصَّقَلِيّ كلام على «الإحياء» يدلّ على تبخّره وتحقيقه، يقول فيه: وبعد فقد تكرّرت مكاتبتكم في استعلام مذهبنا في الكتاب المترجم «إباحتها علوم الدّين»، وذكرتم أنّ آراء النّاس فيه اختلفت، فطائفة انتصرت وتخصّبت لإشهاره، وطائفة منه حدّرت وعنه نفّرت، وطائفة لغيره أظهرت، وكتبته حرّقت، ولم تنفردوا أهل المغرب باستعلام ما عندي، بل كاتبني أهل المشرق مثل ذلك، فوجب عندي إبانة الحقّ. ولم تنقدّم إلى قراءة هذا الكتاب سوى نبيّد منه. فإن [نفس] الله في العُمر، مَدَدْتُ في هذا الكتاب للأنفاس، وأزلت عن القلوب الإلتباس. وأعلموا أنّ هذا الرجل، وإن لم أكن قرأت كتابه، فقد رأيت تلامذته وأصحابه، فكُلّ منهم يحكي لي نوعاً من حاله وطريقته، استلّوح منها من مذهبه وسيرته، ما قام لي مقام البيان، فأنا أقصّر في هذا الإملاء على ذكر حال الرجل، وحال كتابه، وذاكر جُمَلٍ من مذاهب الموحّدين، والفلاسفة، والمتصوّفة وأصحاب الإشارات. فإنّ كتابه متردّد بين هذه الطّرائق الثّلاث، لا تعدوها، ثمّ أتبع ذلك بذكر جيّل أهل مذهب على أهل مذهب آخر، ثمّ أبين عن طُرُق الغرور، وأكشف عمّا فيه من خيال الباطل، ليُحدّر من الوقوع في حبال صائده.

ثمّ أتى المازريّ على أبي حامد في الفقه، وقال: هو بالفقه أعرف منه بأصوله، وأمّا علم الكلام الذي هو أصول الدّين، فإنّه صنّف فيه أيضاً، وليس بالمستبحر فيها، ولقد فطنت لسبب عدم استبحاره، وذلك لأنّه قرأ علوم الفلسفة قبل استبحاره في فنّ الأصول، فأكسبته قراءة الفلسفة جرأة على المعاني، وتسهلاً للهجوم على الحقائق، لأنّ الفلاسفة تمرّ مع خواطرها، وليس لها حكم شرع يزعمها^(١)، ولا يخاف^(٢) من مخالفة أئمّة تبعها^(٣). وعرفني بعض أصحابه أنّه كان له عكوف على رسائل إخوان الصّفاء، وهي إحدى وخمسون رسالة،

(١) في الأصل بياض. والمستدرك من (سير أعلام النبلاء ٣٤١/١٩).

(٢) في طبقات ابن الصّلاح ٢٥٦/١: «يردعها».

(٣) في الأصل: «بخاف».

(٤) في طبقات ابن الصّلاح زيادة: «ولذلك خامره ضرب من الإدلال على المعاني، فاسترسل فيها استرسال من لا يبالي بغيره».

ومصنّفها فيلسوف قد خاض في علّم السّرْع والنّقل، فخرج ما بين العُلَمَين، وذكر الفلسفة، وحسنها في قلوب أهل الشّرع بآيات يتلو عندها، وأحاديث يذكرها.

ثمّ كان في هذا الزّمان المتأخّر رجُلٌ من الفلاسفة يُعرف بابن سينا، ملأ الدّنيا تواليف في علوم الفلسفة، وهو فيها إمام كبير، وقد أذاه^(١) قُوته في الفلسفة إلى أن حاول ردّ أصول العقائد إلى علم الفلسفة، وتلطّف جهده حتّى تمّ له ما لم يتمّ لغيره. وقد رأيت جُمَلًا من دواوينه، ووجدت هذا الغزاليّ يعول عليه في أكثر ما يشير إليه من علوم الفلسفة^(٢).

إلى أن قال: وأمّا مذاهب الصّوفيّة، فلست أدري على من عول فيها^(٣)، ولكنّي رأيت فيما علّق عنه بعض أصحابه، أنّه ذكر كتّاب ابن سينا وما فيها، وذكر بعد ذلك كتّاب أبي حيّان التّوحّيديّ، وعندي أنّه عليه عول في مذاهب الصّوفيّة. وقد أعلمت أنّ أبا حيّان ألف ديواناً عظيماً في هذا الفنّ، ولم يُنقل إلينا شيء منه.

ثمّ ذكر المازريّ توهّنه أكثر ما في «الإحياء» من الأحاديث. وقال: عادة المتورّعين أن لا يقولوا: قال مالك، قال الشّافعيّ. فيما لم يثبت عندهم. وفي كتابه مذاهب وآراء في العمليّات هي خارجه عن مذاهب الأئمّة. واستحسانات عليها طلاوة، لا تتساهل أن يُفتى بها. وإذا تأملت الكتاب وجدته فيه من الأحاديث والفنويّ ما قلته، فسيتحسن أشياء منها على ما لا حقيقة له، مثل قصّ الأظفار أن تبدأ بالسّبابية، لأنّ لها الفضل على بقية الأصابع، لأنّها

(١) كذا في الأصل وطبقات ابن الصّلاح ٢٥٧/١، وفي (السير ٣٤١/١٩): «أذته».

(٢) في طبقات ابن الصّلاح زيادة: «حتى أنّه في بعض الأحيان ينقل نصّ كلامه من غير تغيير، وأحياناً يغيّره بنقله إلى الشّرعيات أكثر من نقل ابن سينا، لكونه أعلم بأسرار الشّرع منه، فعلى ابن سينا ومؤلف «رسائل إخوان الصّفاء» عول الغزاليّ في علم الفلسفة».

(٣) قال السّكيّ: «ولم يكن عمده في «الإحياء» بعد معارفه وعلومه وتحقيقاته التي جمع بها شمل الكتاب ونظم بها محاسنه إلّا على كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكيّ، وكتاب الرسالة للاستاذ أبي القاسم الفشيريّ المجمع على جلالتهما، وجمالية مصنّفتهما. وأمّا ابن سينا فالغزاليّ يكرهه، فكيف يقال: إنه يقتدي به؟» (طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٧/٦).

المُسَبَّحة، ثم نقص ما يليها من الوسطي^(١)، لأنها ناحية اليمين، ونحتم بإيهام اليمنى. وذكّر في ذلك أثر^(٢).

وقال: من مات بعد بلوغه ولم يعلم أنّ الباري قديم، مات مسلماً إجماعاً. ومن نساها في حكاية الإجماع في مثل هذا الذي الأقرب أن يكون فيه الإجماع يعكس ما قال، التحقيق أن لا يوثق بما فعل.

وقد رأيت له في الجزء الأول أنه ذكر أنّ في علومه هذه ما لا يسوغ أن تُودع في كتاب. فليت شِعري، أحقّ هو أو باطل؟ فإن كان باطلاً فصدّق، وإن كان حقاً، وهو مراده بلا شك، فلم لا يودع في الكتب، المُعْجِزِهِ ودقته؟ فإن كان هو قهْمُه، فما المانع لأن يفهمه غيره^(٣).

قال الطُّرُوشِيّ محمد بن الوليد في رسالة لابن المظفر: فأما ما ذكرت من أمر الغزالي، فرأيت الرجل وكلمته، ورأيت جليلاً من أهل العلم، قد نهضت به فضائله، واجتمع فيه العقل والفهم، وممارسة العلوم طول عمره. وكان على ذلك مُعْظَم زمانه، ثم بدا له عن طريق العالم، ودخل في غمار العُمّال، ثم تصوّف، فبهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب العقول^(٤)، ووساوس الشيطان، ثم شأبها بآراء الفلاسفة، ورموز الحلاج، وجعل يطن على الفقهاء والمتكلمين. ولقد كساد أن ينسلك من الذين. فلما عمل «الإحياء» عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفيّة، وكان غير أنيس بها، ولا خبير بمعرفتها، فسقط على [أم رأسه]^(٥) وشن كتابه بالموضوعات.

(١) في الأصل: «الواسط».

(٢) قال الإمام النووي في (شرح المهذب ٣٤٥/١): قال الغزالي في (الإحياء ١٤١/١): «وبدا بمسبحة اليمنى، ثم الوسطى، ثم البصرة، ثم الخنصر، ثم خنصر اليسرى إلى الإبهام، ثم بإيهام اليمنى، وذكّر فيه حديثاً وكلاماً في حكمته، وهذا الذي قاله مما أنكره عليه الإمام أبو عبد الله المازري المالكي الإمام في علم الأصول والكلام والفقه، وذكّر في إنكاره عليه كلاماً لا يؤثر ذكره، والمعصود أن الذي ذكره الغزالي لا بأس به إلا في تأخير إيهام اليمنى فلا يُقبل قوله فيه، بل يقدّم اليمنى بكاملها، ما يشرع في اليسرى، وأما الحديث الذي ذكره باطل لا أصل له».

(٣) انظر: طبقات ابن الصلاح ٢٥٥/١ - ٢٥٩.

(٤) في (السيرة ٣٣٩/١٩): «القلب».

(٥) في الأصل: «فسقط على الأئم» وبعدها بياض، والمستدرک من: سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٩.

وقال أبو عمرو^(١) بن الصلاح: فضل [لبیان أشياء مهمّة]^(٢) أنكرت على الغزالي في مصنفاته، ولم يرتضها أهل مذهبه وغيرهم من الشذوذ في تصرفاته، منها قوله في المنطق^(٣): هو مقدّمة العلوم كلها، ومن لا يحيط به، فلا ثقة له بمعلومه^(٤) أسلاً، وهذا مردود، فكل صحيح الذهن منطقي بالطبع، وكيف غفل الشيخ أبو حامد حال مشايخه من الأئمّة، وما رفعوا بالمنطق رأساً^(٥).

(١) في الأصل: «أبو عمر».

(٢) في الأصل بياض. والمستدرک من (طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٢٥٢/١).

(٣) عند ابن الصلاح: «وقوله في مقدّمة المنطق في أول «المصنفي»».

(٤) «ابن الصلاح: «ومعلومه»».

(٥) قال ابن الصلاح: سمعت الشيخ عماد الدين ابن يونس يحكي عن يوسف دمشقي مدرّس نظامية بغداد - وكان من الفقهاء المعروفين - أنه كان ينكر هذا الكلام ويقول: فأبو بكر وعمر وفلان وفلان - يعني أن أولئك السادة - عظمت حظوظهم من البلج واليقين، ولم يحيطوا بهذه المقدّمات وأشياءها.

قال ابن الصلاح: تذكّرت بهذا ما حكى صاحب كتاب «الإمتاع والمؤانسة» أنّ الوزير ابن الفرات احتفل مجلسه ببغداد بأصناف من الفضلاء من المتكلمين وغيرهم، وفيهم الأشعري رحمة الله عليه، وفي المجلس منّي الفيلسوف النصراني، فقال الوزير: أريد أن يتدبّر منكم إنسان لمناظرة منّي في قوله: إنه لا سبيل إلى معرفة الحقّ من الباطل، والحجّة من الشبهة، والشك من اليقين، إلا بما حوته من المنطق، واستفدنا من واضعه على مراتبه، فانتدب له أبو سعيد السيرافي، وكان فاضلاً في علوم غير النحو، فكلمه في ذلك حتى أفضسه وفضحه، وليس هذا موضع التطويل بذكره. وغير خاف استغناء العلماء والفضلاء - قبل واضع المنطق أرسطاطاليس وبعده - ومعارفهم الجمّة عن تعلّم المنطق، وإنما المنطق عندهم - بزعمهم - آلة صناعية تعصم الذهن من الخطأ، وكلّ ذي ذهن صحيح منطقي بالطبع، فكيف غفل الغزالي عن حال شيخه إمام الحرمين فمن قلبه من كلّ إمام هو له مقدّم، ولمحّه في تحقيق الحقائق رافع له ومعظّم، ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق رأساً، ولا بنى عليه في شيء من تصرفاته أسلاً، ولقد أتى بخلفه المنطق بأصول الفقه بدعة شومها على المتفحّفة حتى كثر بعد ذلك فيهم المتفلسفة، والله المستعان.

وقد علّق الشيخ عبد القادر بدردان على هامش أصل طبقات ابن الصلاح بقول:

«أقول: قول حجّة الإسلام: ومن لا يحيط بها، أي علماً، سواء كان ذلك بالطبع أو بالتعليم، وهذا نظير قول النحوي وصاحب علم المعاني فيمن لا فقه له في هذه العلوم، لا ثقة بما فهمه، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما من أعلم الناس بالنحو والمعاني طبعاً وسليقة، وكذلك كانت قواعد المنطق مركوزة في طباعهم ولو لم يتعبروا عنها بالقواعد المشهورة، كما أنهم ما كانوا يتعبرون عن النحو والمعاني بالمباريات المنوّهة اليوم، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا لِلَّهِ لَفَسَدَتَا﴾، وما فيه من البلاغة بحيث لو اجتمع علماء المنطق بأجمعهم لم =

قال ابن الصلاح: ^(١) وأما كتاب «المضنون به على غير أهله»، فَمَعَاذَ اللَّهِ أن يكون له. شاهدت على نسخة بخط القاضي كمال الدين محمد بن عبدالله ابن الشَّهْرُورِيِّ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى الْغَزَالِيِّ، وَأَنَّهُ مَخْتَرَعٌ مِنْ كِتَابِ «مَقَاصِدِ الْفَلَسَفَةِ»، وَقَدْ نَقَضَهُ بِكِتَابِ «تَهَابَاتِ» ^(٢).

وقال أبو بكر الطَّرُطُوشِيُّ: شَحِنَ الْغَزَالِيُّ كِتَابَهُ «الْإِحْيَاءُ» بِالْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا أَعْلَمُ كِتَابًا عَلَى بَسْطَةِ الْأَرْضِ أَكْثَرَ كَذِبًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُ. ثُمَّ شَبَّكَهُ بِمَذَاهِبِ الْفَلَسَفَةِ، وَمَعَانِي رَسُولَاتِ إِخْوَانِ الصَّفَاءِ وَهُمْ قَوْمٌ يَرُونَ النُّبُوَّةَ إِكْتِسَابًا. فَلَيْسَ نَبِيٌّ فِي زَعْمِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ شَخْصٍ فَاضِلٍ، تَخَلَّقَ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، وَجَانَبَ سَفَاسِفَهَا، وَسَاسَ نَفْسَهُ، حَتَّى مَلَكَ قِيَادَهَا، فَلَا تَغْلِبُهُ شَهَوَاتُهُ، وَلَا يَقْهَرُهُ سُوءُ أَخْلَاقِهِ، ثُمَّ سَاسَ الْخَلْقَ بِتِلْكَ الْأَخْلَاقِ. وَزَعَمُوا أَنَّ الْمِعْجَزَاتِ جَبَلٌ وَمَخَارِقٌ ^(٣).

= يقدروا على الإتيان بمثلها، وكثير من قواعد المنطق جارٍ عليها، فالتحامل على حجة الإسلام في هذه المقولة إنما هو من فرط جهالة بمقامه، على أن قوله: فلا ثقة له بعلومه أصلاً، المراد به العلوم المأخوذة من الكتب التي بُنيت قواعدها على قواعد المنطق لا العلوم المأخوذة من غيرها، والصحابة قد أحاطوا بهذه المقدمة علماً ذوقياً، ولم يكن عندهم كتب أخذوا منها علومهم، بل كانت كتبهم القرآن العظيم المشتمل على جميع العلوم، وما يفهم من مشكاة نور صاحب الرسالة المعصوم، فحقق ما أمليته لك تكن من الفائزين». (طبقات ابن الصلاح ٢٥٣، ٢٥٢/١ بالحاثية رقم ٣).

(١) في طبقاته ٢٦٣.

(٢) هو: تهافت الفلاسفة. طبع عدة طبعات، أجودها بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبعة القاهرة ١٩٥٥ م.

وزاد ابن الصلاح عن القاضي الشهرزوري: أنه نفذ في طلب هذا الكتاب إلى البلاد البعيدة، فلم يقف له على خير.

قال ابن الصلاح: وهذه النسخة ظهرت في هذا الزمان الغريب، ولا يليق بما صحح عندنا من فضل الرجل ودينه.

وقد نقل كتاب آخر مختصر يُنسب إليه، ولما بحثنا عنه تحققتنا أنه وُضِعَ عليه، وفي آخر هذه النسخة بخط آخر: هذا منقول من كتاب حكاية «مقاصد الفلاسفة» حرفاً بحرف، والنزاع إنما ذكره في «المقاصد» حكاية عنهم غير ممتدٍ له، وقد نقضه بكتاب «تهافت» وهذا الكتاب في التصريح بقدّم العالم، ونفي الصفات، وبأنه لا يعلم الجزئيات سبحانه وتعالى، والإشارة إلى إحالة حشر الأجساد بإثبات التناسخ، ولم يكن هذا من متقدم. (الطبقات ٢٦٣/١، ٢٦٤).

(٣) اختصره في (سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٤).

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر في ترجمته ^(١): ثُمَّ حَجَّ، وَدَخَلَ الشَّامَ، وَأَقَامَ بِهَا نَحْوَ ثَمَانِ عَشْرَ سِنِينَ، وَصَنَّفَ، وَأَخَذَ نَفْسَهُ بِالْمُجَاهِدَةِ، وَكَانَ مُقَامَهُ بِدَمَشَقَ فِي الْمَنَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ مِنَ الْجَامِعِ.

وقد سمع «صحيح البخاري» من أبي سهل محمد بن عُبيدالله الحفصي.

وقدم دمشق في سنة تسع وثمانين.

قلت: وجالس بها الفقيه نصر المقدسي.

وقال القاضي شمس الدين بن خُلُكَانَ: ^(٢) إِنَّهُ لَزِمَ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ، فَلَمَّا تُوِّفِيَ خَرَجَ إِلَى نِظَامِ الْمُلْكِ، فَبَالِغَ فِي إِكْرَامِهِ، وَوَلَّاهُ نِظَامِيَّةَ بَغْدَادَ، فَسَأَلَ إِلَيْهَا فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَأَرْتَفَعَ شَأْنُهُ. ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ، وَتَزَهَّدَ، وَحَجَّ، وَرَجَعَ إِلَى دِمَشَقَ، فَاشْتَغَلَ بِهَا مَدَّةً بِالزَّوَابِيَةِ الْغَرْبِيَّةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَحَدَّ فِي الْعِبَادَةِ، ثُمَّ قَصَدَ مِصْرَ، وَأَقَامَ مَدَّةً بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَيُقَالُ إِنَّهُ عَزَمَ عَلَى الْمُضِيِّ إِلَى الْأَمِيرِ يُوسُفَ بْنِ تَاشَفِينِ سُلْطَانَ مَرَاكُشَ، فَبَلَّغَهُ نَعِيَّهُ.

ثُمَّ إِنَّهُ عَادَ إِلَى وَطَنِهِ بَطُوسَ.

وصنف التصانيف: «البيسط»، «الوسيط»، «الوجيز»، و«الخلاصة» في الفقه، و«إحياء علوم الدين».

وفي الأصول: «المُتَصَفِّي»، و«المنحول»، و«اللباب»، و«بداية الهداية»، و«كيمياء السعادة»، و«الماخذ»، و«التحصين»، و«المتعقد»، و«إجماع العوام»، و«الرد على الباطنية»، و«الإقتصاد في إعتقاد الأوائل»، و«جواهر القرآن»، و«الغاية القصوى»، و«فضائح الإباحية»، و«عود الذور».

وله: «المنجّل في علم الجدل»، وكتاب «تهافت الفلاسفة»، وكتاب «محك النظر»، و«معيار العلم»، و«المضنون به على غير أهله».

(١) قول ابن عساكر ليس في (تاريخ دمشق) و(تبيين كذب المفتري). وقال السبكي: كذا نقل شيخنا الذهبي، ولم أجد ذلك في كلام ابن عساكر، لا في تاريخ الشام ولا في التبيين. (طبقات الشافعية الكبرى ١٩٧/٦).

(٢) في وفيات الأعيان ٢١٦/٤.

«شرح الأسماء الحُسْنَى»، و«مَشْكَاة الأنوار»، و«المنقذ من الضلال»،
و«حقيقة القولين»، وغير ذلك من الكُتُب. وقد تصدّر للإملاء.
وُلد سنة خمسين وأربعمائة.

وقال عبد الغافر^(١): تُوفِّي يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة
خمس، ودُفِن بمقبرة الطَّابِران، وهي قصبة بلاد طوس.

وقولهم: الغزاليّ، والعطارِيّ، والخبازِيّ، نسبة إلى الصَّنائع بلغة العجم،
وإنما ينبغي أن يقال الغزَال، والعطار، ونحوه.

* * *

وللغزاليّ أخٌ واعظ مدرّس له القَبُول التّام في التذكير واسمه:

● - أبو الفتوح أحمد.

درّس بالنظاميّة ببغداد، نيابةً عن أخيه لَمّا ترك التّدريس، قليلاً، وبقي إلى
حدود سنة عشرين وخمسمائة.

وقال ابن النّجار في «تاريخه»: الغزاليّ إمام الفُقهاء على الإطلاق،
وربّانيّ الأمة بالإنفاق، ومجتهد زمانه، وعين أوانه. برع في المذهب،
والأصول، والخلاف، والجَدَل، والمنطق، وقرأ الحكمة، والفلسفة، وفهم
كلامهم، وتصدّى للردّ عليهم. وكان شديد الذكاء، قويّ الإدراك ذا فِطنة ثاقبة،
وغوص على المعاني، حتّى قيل إنّه أَلَف كتابه «المنحول»، فلمّا رآه أبو المعالي
قال: دَفَنْتِي وأنا حيّ، فهلّا صبرت حتّى أموت، لأنّ كتابك غطّى على
كتابي^(٢).

ثمّ روى ابن النّجار بسنده، أنّ والد الغزاليّ كان رجلاً من أرباب المِهَن
يغزل الصُّوف، ويبيعه في دُكّانه بطُوس، فلمّا احتضر أوصى بولديه محمد وأحمد
إلى صديق له صوفيّ صالح، فعلمهما الخطّ، وفني ما خَلَف لهما أبوهما،
وتعدّر عليهما القُوت، فقال: أرى لكما أن تلجأ إلى المدرسة كأنكما طالبين
للفِقه، عسى يحصل لكما مقدار قُوتكما. ففعل ذلك.

(١) في المنتخب ٧٤، ٧٥.

(٢) المنتظم ١٦٨/٩، ١٦٩ (١٧/١٢٥).